فوق الطاولة

فراس القاضي

تعلم الرشاقة من دون معلم

صار يلزم السوريين مفكّرة لتدوين مصطلحات التنمية الإدارية، ومعجم لتفسيرها: (المسار الزمني، حقيبة الخبرات، السماح لمن انتهى مسارهم الزمني بالانتقال إلى وظيفة جديدة بمسار زمني جديد) ولا أدري كيف استقبلوا منذ أيام المصطلح الجديد «مؤسسات رشيقة»، الذي لم يأخذ حقه في التسويق، وكان يجب أن يرافق الإعلان عنه موسيقا فيلم «مهمة مستحيلة mission impossible».

ما علينا، فما يهمنا كمواطنين هو النتائج، مع أننا أخذنا فكرة عنها من تصريح السيدة الوزيرة لإحدى وسائل الإعلام الأجنبية العاملة في سورية، بأن الدول التي وضعت إستراتيجية للإصلاح الإداري (لم تكن تهدف لتحقيق الإصلاح خلال عام أو عامين، وإنما وضعتها لمدة سبع سنوات أول، وسبع ثانية، وسبع ثالثة، وهي السبع الثمان)، وبدورنا كمواطنين نعرف (البير وغطاه)، تلقائياً سنضيف إليها سبعاً رابعة وتبع خامسة، (الناء هنا بسبب التقدم في العمر وفقدان الأسنان ربنا تظهر النتائج).

ما علينا، أولاً لا بد من توضيح مصطلح «المؤسسات الرشيقة» للأخ المواطن ليعلم عما نتحدث، وكي لا نقع في فخ تصدير الخطاب بلغة نخبوية لا يفهمها إلا الذي قرأها.. وأحياناً حتى هو لا يفهم ما يقرأ.

ما علينا كمان مرة، سألنا الذكاء الاصطناعي: ما معنى «مؤسسات رشيقة»؟ فأجاب بالتالي حرفياً: (المؤسسة الرشيقة هي مصطلح يستخدم عادة في سياق إدارة الأعمال وتحسين العمليات. وتعني المؤسسة الرشيقة أو «Lean Enterprise» بناء نظام تشغيلي فعال يهدف إلى تحقيق الكفاءة والتحسين المستمر بطريقة تركز على تقليل الهدر والإسراف وتحسين جودة المنتجات أو الخدمات. وتعتمد المؤسسة الرشيقة على مجموعة من المبادئ والأدوات مثل إدارة سلاسل الإمداد، وتنظيم الإنتاج بناءً على الطلب، والتحسين المستمر للعمليات لتحقيق أفضل النتائج بأقل جهد وموارد ممكنة). وامتنعنا عن سؤاله عن رشاقة المؤسسات في سورية، خشية على مشاعره، وتوفيراً لوقت استماعنا لأغنية: (عمرك شفت كيبورد عم يبكي؟).

ما علينا مرة ثالثة، الرشاقة التي نريدها نحن ونفهما كمعشر مواطنين هي تخفيف الورقيات، أتمتة العمل، تخفيض عدد تنقلاتنا بين المكاتب والطوابق والميادي، سرعة إجراء المعاملة كاملة، تخفيف احتكاكنا مع الموظف، وصولاً إلى دمج المشروع مع مشروع الحكومة الإلكترونية، فنقوم بإجراء المعاملة من دون الحاجة للخروج من المنزل، أي عبر الإنترنت، لكن صراحة، ربما الخطوة الأخيرة تحتاج إلى زمن طويل، أي ليست في السبع الأولى، ولا في الثانية، ولا في الثالثة (أي السبعة الثمان)، وإن حدثت بعض المشكلات التقنية خلال الرابعة – وهوّ أمر ممكن الحصول ويحدث في كل دول العالم – فمن المؤكد أن الأمر سيتم في الخامسة، أي بإمكاني طمأنتك بأنه من المستحيل أن يطول الأمر إلى السبع السادسة، لأنك ستكون قد مت حتماً.

ما علينا مرة رابعة، الآن، سأعرض للأخ المواطن تجربتي الشخصية وتجربة عدد كبير من الناس مع «الرشاقة» المؤسساتية بعد ست سنوات وشهر وأحد عشر يوماً من انطلاق مشروع الإصلاح الإداري (٢٠ حزيران ٢٠١٧)، أي في السبع الأولى التي يبدو جلياً أنها (غير ثمان بالمرة).

بعد سكتة في المنزل ذاته لمدة سبع سنوات، وتجديدك لعقد الإيجار بعد ستة أشهر أو كل عام، ستتوقع أن معلوماتك كاملة محفوظة لدى مؤسسة الدولة التي عليك مراجعتها لتجديد عقد الإيجار من جديد، وأن الأمر لن يتطلب أكثر من ضغطة زر على جهاز الكمبيوتر لتظهر كاملة، تلقائياً في كل مرة بأن عليك القيام بالمعاملة التي أجريتها أول مرة: تصوير بطاقتك الشخصية وبطاقات المقيمين معك، تصوير عدة صفحات من دفتر العائلة، تصوير (الإملاكية)، وكل ما سبق عليك تصوير أربع نسخ منه! والمصيبة أنهم لا يطلبونها دفعة واحدة، بل عليك الخروج من المبنى وزيارة كشك التصوير أربع مرات.

لكن قبل هذا كله، لا تنس أخي المواطن أن على مالك العقار الحصول على وثيقة (التخمين) من مديرية مالية دمشق التي قد يكون بينك وبينها مسير ثلاثة أيام على الناقة، إذ لم يخطر ببال القائمين على الموضوع أنه من الممكن استخدام البريد الإلكتروني (الإيميل) الذي ابتكره الميرمج الأميركي رايموند توملينسون عام ١٩٧١، لتخفيف كل هذا الجهد والوقت والمصروف على الناس! (يلا عادي مش حكاية)، ربما فقرة الإيميل غير واردة في السبع الأولى.

بعد ذلك تبدأ بالتقلز بين الشبابيك لدرجة أنك من الممكن أن تكون وسيلة إيضاح لنشيد (قفز الأرنب هرب الأرنب)، إلى أن تصل إلى الكلمة الأعظم عند كل سوري ينجز معاملة في إحدى مؤسساتنا «الرشيقة»، وهي كلمة: «خالصين»، التي لا بد أن تكررها خلف الموظف في كل مرة تسمعها، فتقول له: «خالصين خالصين؟ فيقول لك خالصين خالصين، بعدها تشعر برغبة شديدة بمعانقة الموظفين جميعاً والإجهاش بالبكاء».

عشرات البرادات متوقفة في «نصيب» والمناقلة قد تسبب تلف الخضر

مصدر في اتحاد غرف الزراعة: السعودية تشترط مواصفات فنية معينة للبرادات التي ستدخل أراضيها

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب عن توقف مئات الشاحنات والبرادات المحملة بالخضر والفواكه والبضائع المختلفة كانت في طريقها نحو الأراضي الأردنية بفعل الإجراءات الجديدة على الحدود مع الجانب الأردني في حين عبر عدد من سائقي البرادات عن قلقهم من تلف البضائع في حال طالت مدة الانتظار، ونفد الوقود لدى البراد وخاصة البضائع السريعة التلف مثل الخضر والفواكه.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر في اتحاد غرف الزراعة أن التوقف ليس كلياً لكن نفاذ الشاحنات والبرادات بات بطيئاً ما تسبب في تراكم عشرات الشاحنات والبرادات في نصيب.

وحول الحلول التي يتم العمل عليها بين أن الاشتراطات الجديدة لدخول الشاحنات والبرادات السورية للأراضي السعودية تتركز حول المواصفات الفنية للبرادات وخاصة سنة الصنع وهو ما لا ينطبق على معظم البرادات والشاحنات السورية. وأحد الحلول التي تم تداولها هو السماح للبرادات الخليجية بالدخول لمعبر نصيب فارغة وعمل مناقلة للبضائع والخضر من البرادات السورية للبرادات الخليجية لكن هذا الحل يحمل مخاطرة لأن عملية المناقلة تحتاج لعدة ساعات وهو ما قد يتسبب في تلف الحمولة من الخضر والفواكه بسبب درجات الحرارة العالية وحالياً يتم زيادة التواصل والتنسيق مع الجانب الأردني لإيجاد الحلول على التوازي لتقليل عدد الشاحنات والبرادات المتوجهة نحو معبر نصيب حيث بدأ يتجه أصحاب محال الفرز والتوضيب لتخزين بضائعهم في وحدات التخزين المحلية أو شحن البضائع نحو الأسواق المحلية.

المقترح الأخير دفعنا لسؤال المصدر عن مدى أثر ذلك على تخفيض أسعار الخضر والفواكه في السوق المحلية لكنه بين أن حجم المعروض منها في الأسواق المحلية كاف وليس هناك نقص في العرض وأن أي انخفاض في الأسعار سوف يتسبب بخسارات مباشرة للمنتجين والمزارعين مبيناً أن أسعار الخضر والفواكه في السوق المحلية أرخص من الدول المجاورة لحدود النصف، لكن القدرة الشرائية المتدنية والضعيفة جداً لدى المستهلك هي من تصور الأسعار على أنها مرتفعة جداً مقارنة مع دخله الضعيف.

وحول طلبات بعض السائقين الذين تواصلوا مع «الوطن» واشتكوا من نقص المحروقات بين مصدر في محافظة درعا أنه تتم متابعة وضع الشاحنات والبرادات والبضائع المحملة وسيتم تأمين ما تحتاجه هذه الشاحنات للحفاظ على المنتجات والحمولات وعدم تلفها.

ورشة عمل لـ«الاتصالات» حول السياسة الوطنية للتحول الرقمي

خضر: تم اعتماد هذه السياسة بهدف تسريع اعتماد الحوسبة السحابية في القطاع العام

رامز محفوظ

تمحورت ورشة العمل حول السياسة الوطنية للحوسبة السحابية وخدمات الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات التي أقيمت أمس على مدرج مكتبة الأسد بدمشق حول موضوعين أساسيين هما الحوسبة السحابية وصدور القانون رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ الناظم لعمل الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات.

وقال معاون وزير الاتصالات والتقانة لشؤون الاتصالات جلال خضر: إنه بالنسبة لموضوع الحوسبة السحابية، فقد وضعت وزارة الاتصالات حجر الأساس على طريق الاستفادة من ميزات وخدمات الحوسبة التي بدأت بالدخول إلى الدول العربية خلال السنوات الماضية، وبدأ العمل في هذا المجال كجزء من مشاريع التحول الرقمي التي تنتهجها الجمهورية العربية السورية ضمن إستراتيجية التحول الرقمي والتي أقرتها الحكومة عام ٢٠٢١.

وأشار إلى أنه تم اعتماد السياسة الوطنية للحوسبة السحابية بهدف تسريع وتيرة اعتماد الحوسبة السحابية في القطاع العام من خلال دفع الجهات الحكومية للنظر في خيارات هذه الخدمة من أجل الاستثمارات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الخدمات الرقمية بما يؤمن الاستثمار الأمثل للخدمات المتاحة وكذلك تشجيع مزودي خدمات الاتصالات وغيرهم للاستثمار في الحوسبة السحابية ووضع إطار تنظيمي لخدماتها في السوق المحلية بحيث تكون هذه التكنولوجيا إحدى الطرق الرئيسية المحفزة للتطور في مجال تقنية المعلومات، لافتاً إلى أن هذه الخدمة ستسمح بمعالجة المعلومات والبيانات بشكل أسرع وأكثر دقة مما يمكن الوصول إليه بواسطة الحواسب التقليدية.

وبين أن الاستثمار في مجال تقانة المعلومات يعتبر الاستثمار الأمثل للمستقبل وخصوصاً أن مستقبل تقنية المعلومات مليء بالتحديات والفرص ومن المؤكد أنه سيؤثر بشكل كبير في الحياة اليومية وعلى المجتمعات، متوقعاً بأن التطورات السريعة في هذا المجال ستبقى محط اهتمام ومتابعة الجميع.

بدوره أكد معاون وزير الاتصالات والتقانة لشؤون التحول الرقمي محمد محمد أن هناك العديد من السياسات قامت وزارة الاتصالات بتطويرها خاصة بالنفاذية الرقمية، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل حالياً على بناء السياسة الخاصة بالمشاركة الإلكترونية وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح محمد أن الحوسبة السحابية إحدى التقانات الجديدة في عالم التحول الوطني وتم تبنيها من وزارة الاتصالات كحل متكامل للمشاكل التي لها علاقة باستمرارية الخدمات المقدمة مثل مشاكل لها علاقة بالكهرباء أو تأمين عمل مراكز خدمة البيانات، فاليوم يوجد مكان أو مركز مستضيف لهذه الخدمات يوفر لها إمكانية التوسع بالطلب عند الحاجة دون تدخل مزود الخدمة أي بطريقة آلية، لافتاً إلى أنه يتم تخفيض تكاليف كثيرة للجهات العامة التي تتطلب خدمات الحوسبة السحابية لأنها لا تستثمر في هذه الخدمات إنما تدفع قيمة استئجار لهذه الموارد وهذا الأمر يساعدها بتطوير خدماتها الرقمية بسلاسة ويسر.

وعن الإقبال على هذه الخدمة من الجهات الحكومية أوضح أنه في بداية إطلاق الحوسبة السحابية لم يكن هناك إقبال من هذه الجهات عليها لعدم معرفتها بميزات الخدمة، أما اليوم وبعد معرفتها بميزاتها يوجد أكثر من ٥ جهات حكومية خدماتها موجودة على الحوسبة السحابية إضافة لذلك هناك جهات حكومية جديدة مثل التعليم العالي أو الصحة والنقل أبدوا رغبة بأن تكون خدماتهم على الحوسبة السحابية.

من جهتها بينت مدير الإستراتيجيات ودعم القرار في وزارة الاتصالات ميسون ياسين خلال الورشة أنه تم وضع السياسة الوطنية للحوسبة السحابية لتكون إطاراً منهجياً للجهود المبذولة من الفريق التقني في وزارة الاتصالات والتقانة القائم على مشروع الحوسبة بحيث تكون وثيقة عمل للوزارة وللجهات الحكومية التي تعتبر شريكة مع وزارة الاتصالات في تنفيذ هذه السياسة.

> محمد لـ«الوطن»: لم يكن هناك إقبال على الحوسبة السحابية من الجهات العامة واليوم هناك أكثر من ٥ جهات حكومية تستخدمها

لكونها إحدى النقاط المهمة التي سيتم التركيز عليها خلال الفترة القادمة باعتبار أن المواطن هو المستهدف الأساسي من معظم الخدمات التي تقدم.

وأشار إلى أن الحوسبة السحابية هي حل برمجي متكامل يتضمن توفير الموارد التي تطلبها الجهات العامة من تخزين ومعالجة وشبكة عند الطلب ودون تدخل أي من مزودي الخدمة، مبيناً بأن وزارة الاتصالات قامت بتنفيذ ٣ مشاريع خاصة بالحوسبة السحابية على مدار ٣ سنوات وحالياً يتم تشغيلها من الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات.

عن تصفير الرسوم الجمركية بين سورية وإيران

أكريم لـ«الوطن»: القرار جيد لكن لا يمكن الاستفادة منه و٩٠ بالمئة من المواد ممنوع استيرادها

نوار هيفا

بعد زيارة الوفد الاقتصادي برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور سامر الخليل إلى إيران، لاقى الاتفاق على إلغاء الترسيم الجمركي بين البلدين والتعامل بالعملات المحلية في التبادل التجاري بين سورية وإيران ترحيباً من العاملين في قطاع التجارة والأعمال الذين توقعوا انخفاض أسعار المنتجات المستوردة، فبين عضو غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أن قرار إلغاء الترسيم الجمركي جيد في سبيل التنمية الاقتصادية، آملاً أن يعمم هذا القرار مع عدة دول وليس إيران وحدها خاصة دول الخليج.

وأشار أكريم في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى ضرورة أن يتبع هذا القرار تشجيع للسياحة بكل أشكالها وليس السياحة الدينية فقط، بل التجارية والطبيعية، وتقديم كل التسهيلات للقادمين، كأن يكون هناك سعر خاص للشحن الجوي، إضافة لسماح التبادل بجميع المواد بين البلدين وليس حصرها بمواد معينة، فلا يمكن الاستفادة من قرار إلغاء الرسوم الجمركية بـ٩٠ بالمئة أساساً بعدة عوامل منها الطاقة وسهولة إدخال المواد والضرائب، يجب أن يُدرس بحيث ينافس باقي الأسواق، متمنياً تعميم المنتج المحلي فإنه سيرفع مستواه ليواكب مضمار التنافسية، كما أن حصولنا على المنتجات من دون رسوم جمركية سيخفض سعرها بالسوق حكماً، خاصة في حال تم السماح بفتح الاستيراد وعدم منع بعض المواد.

وعن المطلوب من الأسواق المحلية دعا أكريم إلى ضرورة دراسة الأسعار وعوامل التسعير المرتبط أساساً بعدة عوامل منها الطاقة وسهولة إدخال المواد والضرائب، يجب أن يُدرس بحيث ينافس باقي الأسواق، متمنياً تعميم هذه التجربة مع دول أخرى وتكون ذات أسواق متنوعة يمكن الاستفادة منها محلياً، ويجب أن تكون المنافسة بالجودة والسعر، والسوق الإيراني قوي ومتنوع ومن الضروري الاستفادة منه وأن تكون عملية أخذ ورد بين السوقين.

بدوره بين أستاذ النقد والمصارف بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان أن اتفاقية التجارة الحرة تعرف بأنها صورة من صور التكتل بين دولتين أو أكثر، وتهدف إلى تحرير التجارة بينها من خلال إزالة كل القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة بالسلع والخدمات وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات في العديد من المجالات.

وأشار د. كنعان إلى أن هذا الاتفاق سيخفض أسعار البضائع المستوردة وفق نظرية التسعير المرتبطة بالكلف، بالمقابل يجب تحسين جودة المنتج المحلي ليستطيع الدخول في مضمار المنافسة.

مصروف جديد للأسرة السورية

قالب الثلج الكبير بـ٢٠ ألف ليرة والكيس الصغير ٢٥٠٠ ليرة

جلنار العلي

يبدو أن انقطاعات الكهرباء الطويلة وموجة الحر الشديدة خلقت مهنة جديدة ومصادر رزق جانبية لكثير من الناس، فلكل أزمة تجارها، البعض منهم يعمل من دون أي طمع أو أرباح كبيرة، والبعض الآخر يعمل بلا رقابة ومن دون تحقيق أدنى شروط للسلامة، فالليوم بات بيع الثلج ينتشر في الكثير من البقاليات والبسطات المتموضعة في المناطق الشعبية، وبأسعار مرتفعة لا تحتملها معظم الأسر السورية، وسط استغلال واضح لحاجة الناس إلى المياه الباردة في فصل الصيف.

وفي جولة لـ«الوطن» للتعرف على هذه الظاهرة من عن قرب، رصدت الظروف التي يتم بيع الثلج فيها، فتبين أن الثلج يباع في بعض المحال المخصصة لبيع الأسماك وفي محال الشواء، كما يعتمد بعض أصحاب البقاليات على وضع بسطات أمام محالهم لبيع ألواح الثلج الكبيرة التي وصل سعر اللوح منها إلى ٢٠ ألف ليرة، أما الأكياس الصغيرة المعبأة بعدد قليل من مكعبات الثلج فوصل سعر الكيس الواحد منها إلى ٢٥٠٠ ليرة، مع الإشارة إلى أن هذه الأكياس شفافة لا تحمل اسم أي معمل أو شركة لصناعة الثلج، أي إنها تبقى مجهولة المصدر، ففي منطقة التضامن مثلاً اشتكت بعض الأسر من وجود شوائب في ألواح الثلج، وبالتالي فهي غير آمنة صحياً.

وحسب بعض المشاهدات، ازداد الإقبال على شراء الثلج من قبل بعض الأسر لتحمّل حرّ الصيف، ففي حال احتاجت الأسرة إلى كيس ثلج واحد على الأقل يومياً فإنها ستدفع ٧٥ ألف ليرة شهرياً، وبالطبع فإن هذا المبلغ قابل للزيادة كلما ازدادت الكمية المشتراة، أي إن معيل الأسرة أصبح مضطراً لدفع نحو نصف أجره الشهري كثمن شراء الحد الأدنى من حاجة أسرته للثلج شهرياً.

> مصدر في «التموين»: أسعار الأسواق مبالغ بها والتسعيرة الرسمية لا تتجاوز ١١ ألف ليرة

من جانبه، بيّن مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة تقوم بشكل دائم بجولات على معامل الثلج بالتعاون مع وزارة الصحة ومديريات الشؤون الصحية في المحافظات، وقد ضبطت مؤخراً ألواح ثلج فيها صدأ بمحافظة حماة، لافتاً إلى أن الأسعار المحددة في الأسواق مبالغ بها بشكل كبير بسبب فصل الصيف، فالأسعار التي حددتها الوزارة تتراوح بين ٩-١١ ألف ليرة للقالب الواحد.

المصرف الزراعي ينوي استيراد جرارات

«الزراعي»: زيادة في الإقبال على القروض طويلة الأجل

الوطن

كشف مدير في المصرف الزراعي عن مباحثات مع إحدى الشركات من الدول الصديقة لتوريد جرارات زراعية وأنه تمت الاستعانة بالعاملين والفنيين في معمل جرارات حلب لتحديد دفاتر الشروط والمواصفات على أن يتم الاكتتاب على هذه الجرارات بشكل مسبق ويتم التوريد بموجب الاكتتابات حيث يكون المصرف جهة مانحة للقروض وفق شروط منح التمويل لهذه الغاية، وأنه سيتم اليوم تعميم قرار مجلس الإدارة الخاص بتعديل جدول الاحتياجات الخاص بالقروض التي يمنحها الزراعي والذي تم تعديله بهدف توافق التمويل مع التكاليف الرائجة والفعلية للمشروعات الزراعية لجهة مضاعفة التمويل بحدود ١٠٠ بالمئة في حين بقيت التسهيلات الإئتمانية التي يتم تمويلها على شكل نسب من كلفة المشروع على حالها لأن النسب ترتفع مع ارتفاع كلفة المشروع.

مبيناً أن هناك ارتفاعاً في الطلب على القروض للمشروعات الزراعية التي تحتاج لتمويل طويل ومتوسط الأجل تزيد سنوات السداد في القروض الطويلة الأجل عن خمس سنوات وتصل حتى عشر سنوات بسعر فائدة ١٦ بالمئة في حين تكون سنوات السداد في القروض المتوسطة الأجل حتى خمس سنوات لقاء فائدة ١٥ بالمئة على حين تكون القروض القصيرة الأجل لمدة أقل من عام وبفائدة ١٤ بالمئة.

وفي مثال على القروض الطويلة الأجل التي ارتفع عليها الطلب في الآونة الأخيرة قروض شراء جرار زراعي أو حصادات زراعية وقروض الطاقات البديلة حيث يتم التمويل في هذه القروض حتى ٧٠ بالمئة في حين تكون نسبة التمويل في أغلب القروض الطويلة الأجل بين ٥٠-٧٠ بالمئة.

كما بين أن آخر تعديل على جدول الاحتياج كان عام ٢٠٢٠ وأن واقع التضخم والارتفاعات المتتالية على الأسعار وكلف ومستلزمات المشروعات الزراعية تتطلب من المصرف إجراء تعديلات على قيم وسقوف القروض التي يمنحها خاصة للمشروعات الزراعية بما يسمح في تأمين اللازم للمزارعين الراغبين في تأسيس مشروعات في القطاع الزراعي سواء مشاريع موسمية أو تأسيس مشاريع على شكل منشآت مثل مشروعات حظائر التربية للأبقار والدواجن وغيره.

وعن الضمانات بين أن الزراعي يتجه لتبسيط إجراءات الحصول على التمويل للمزارعين وتخفيف الاشتراطات بما يتوافق مع ضمان أموال المصرف وعدم تعرض المقترض لمخاطر التعثر وأنه في معظم القروض وخاصة الطويلة الأجل يتم طلب ضمانة عقارية في حال تعثر تأمين كفلاء أو يكون الخيار لطالب القرض لجهة تقديم ضمانة أو كفيلين اثنين من العاملين في الجهات العامة.

تركيب ٣ مجففات ذرة للقطاع الخاص

شباط: لن تنضبط أسعار الأعلاف ما دام سعر الصرف غير مستقر

رامز محفوظ

بيّن مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح خاص لـ«الوطن» أن التسهيلات التي قدمتها الحكومة للمستوردين من خلال إلغاء منصة تمويل المستوردات لن تظهر نتائجها بشكل فوري بخصوص تحسن عمليات الاستيراد إنما تحتاج إلى وقت وخاصة أن صدور القرار جاء في وقت شهدنا فيه عدم استقرار بسعر الصرف وفي حال استمر عدم الاستقرار سيبقى هناك تخوف من المستوردين وعدم إقبال على الاستيراد، مؤكداً بأنه لم يتقدم أحد على المناقصة التي أعلنت عنها المؤسسة مسبقاً لاستيراد الذرة الصفراء باعتبار أن السعر غير محدد وثابت نتيجة تغيرات سعر الصرف.

ولفت إلى أن المؤسسة باعت من مختلف المواد العلفية منذ بداية العام الحالي ولغاية تاريخه ٢٣٦ ألف طن بقيمة تقرب من ٣٠٠ مليار ليرة سورية واشترت لغاية تاريخه ٢٤٦ ألف طن بقيمة تقرب من ٣٠٥ مليارات ليرة، لافتاً إلى أن أسعار المبيع والشراء هذا العام تغيرت عن أسعار العام الماضي، مشيراً إلى أن كمية المبيعات اليومية للمؤسسة من المواد العلفية بحدود ٧ آلاف طن بقيمة تقرب من ٩ مليارات ليرة.

وأشار إلى أن المصانع التابعة للمؤسسة أنتجت من الخلطات العلفية منذ بداية العام لغاية تاريخه بحدود ٤٣ ألف طن وهذا الرقم أعلى من أرقام الإنتاج خلال الأعوام السابقة.

وأوضح أن سعر مبيع كيلو كسبة الصويا كان قبل شهر بحدود ٦٨٠٠ ليرة أما اليوم فيباع الكيلو بحدود ١١ ألف ليرة وسعر كيلو الذرة الصفراء كان منذ شهر ٣٤٠٠ ليرة وحينها اشترت المؤسسة منها أما اليوم فقد ارتفع سعرها في السوق ووصل لحدود ٦ آلاف ليرة، مبيناً أن سبب عدم استقرار هاتين المادتين وارتفاع أسعارهما التغيرات اليومية بسعر الصرف، لافتاً إلى أن سعر الصرف تحسن خلال اليومين الماضيين ونتمنى أن نرى انخفاضاً قريباً بأسعار الأعلاف في السوق.

وأكد أنه في ظل الظروف الحالية والتغيرات اليومية في سعر الصرف من المؤكد لن يكون هناك ضبط لأسعار الأعلاف في السوق، واليوم نتيجة لارتفاع أسعار الأعلاف وعدم انضباط السوق يعاني المربي والمواطن وحتى التاجر.

وعن زراعة الذرة الصفراء والإنتاج خلال الموسم الحالي أوضح شباط بأن الموسم مبشر ومن المرجح أن يكون الإنتاج وفيراً كما حصل خلال العام الماضي، لافتاً إلى أن الذرة الصفراء تعتبر من الزراعات التكثيفية التي تتم زراعتها بعد انتهاء موسم القمح والشعير.

وأشار إلى أن كل مزارع حريص على أن يزرع أي حبة ذرة صفراء هذا الموسم باعتبار أن أسعار مبيعها جيدة حالياً ووصل سعر الكيلو لحدود ٦ آلاف ليرة، مبيناً أن مزارع الذرة الصفراء حقق أرباحاً ولم يخسر خلال العام الماضي رغم قلة توافر المجففات ومن المؤكد أنه خلال العام الحالي سيحقق أرباحاً مضاعفة في حال كان سعر المادة في السوق جيداً ومرتفعاً، موضحاً بأنه نتيجة للجهود الكبيرة المبذولة من قبل وزير الزراعة والتسهيلات الحكومية يتم حالياً تركيب ٣ مجففات للقطاع الخاص وتتمنى أن يزداد هذا العدد، مبيناً أنه رغم توافر المجففات أكثر من العام الماضي لكنها تعتبر غير كافية وفي حال لمس المستثمرون خلال الموسم الحالي كم ستحقق المجففات لهم فرص عمل مربحة فمن المؤكد سنرى خلال العام القادم توافراً للمجففات بكميات كبيرة تغطي الحاجة.